سابعاً ــ القسم الدراسي

يشتمل هذا القسم الذي يصدِّر به المحقِّق كتابه عادة على قسمين؛ قسم في التعريف بمؤلف الكتاب، وقسم في التعريف بالكتاب المحقَّق.

١ ـ التعريف بالمؤلف:

أهم ما يعتنى به في دراسة المؤلف تحقيق اسمه، ومكان ميلاده، وتاريخه، وتاريخ وفاته، وشيء عن نشأته الأولى، وهل كان في أسرته من اشتهر بالعلم وبرَّز فيه، وأهم شيوخه، ورحلاته وتنقلاته في طلب العلم، أو غير طلب العلم، وشهرته العلمية، وشهادة العلماء فيه، ومجالسه العلمية، ومناظراته ومراسلاته للعلماء، ومواقفه الشجاعة في قول الحق، أو تطبيق أحكام الشرع، وجهاده إن كان ممن حمل راية الجهاد، وكذلك تلاميذه، ويقتصر على المشهورين منهم إن كانوا كُثُراً، ومؤلفاته، مع ذكرها مرتبة على الحروف إن كانت كثيرة، وذكر المطبوع منها والمخطوط، ورقم المخطوط ومكانه، والإشارة إلى أهم أعماله في التأليف.

وينبغي أن يتسم عرض هذه المعلومات بطابع الدّراسة، وحسن التبويب والاستنتاج، واستخلاص المواقف والأحكام، لا مجرّد سرد المعلومات من كتب التراجم.

ولا ينبغي للمحقق أن يشغل نفسه، وهو يعرّف بالمؤلف، بما يخرجه عن المنهج العلمي، من الاستطرادات البعيدة عن موضوعه، كأن يكون

المؤلف ممن عاش زمن الدولة الأُموية، فيُسَوِّدُ الدارس عشرات الصفحات في تاريخ الدولة الأموية؛ نشأتِها وخلفائها، ودواوينها، وصراعات حكامها، وازدهارها، وأفولها.. الخ.

فإنك لا تعدم أن ترى من حين لآخر، رسالة علمية في النحو، أو الفقه، جزء كبير من صفحاتها في تاريخ هذه الدولة، أو تلك، لا لشيء إلا لأنّ المؤلف كان حيًّا إبّان حكمها، في الوقت الذي يَغْفُلُ فيه عن كثير من المسائل المهمة، التي تحتاج إلى الدراسة في حياة المؤلف؛ لأنها تسهم في تكوين رأي صحيح عن مكانته العلمية، أو سلوكه التربوي، أو الوثوق بمؤلفاته.

٢ ـ التعريف بالكتاب المُحقّق:

أهم العناصر التي يتناولها الباحث لتقديم الكتاب المحقَّق للقارئ، والتعريف به، هي: التحقُّق من صحة اسم الكتاب وعُنوانه، والتحقق من نسبته إلى مؤلفه، ثم وصف نسخ المخطوطات التي اعتُمد عليها في التحقيق واحدة فواحدة، وبيان أرقامها، ومكانها وعدد أوراقها، ومقاساتها، وعدد سطورها في الصفحة الواحدة، ومتوسط عدد كلمات كل سطر، ووصف الخطّ، وتاريخ النَّسخ، واسم النَّاسخ إن وُجِدَ، وإن لم تكن تحمل تاريخاً يستعان على تقريب التاريخ بنوعيّة الورق، والمداد، وبما يوجد عليها من تملكات، أو شهادات بالتّحبيس، ويقتصر في ذكر هذه الشهادات على ما له قيمة في إثبات التاريخ أو غيره، ويترك ما لا تدعو إليه حاجة.

ومما ينبِّه عليه المحقق أيضاً وصف حال المخطوط، من حيث الأخطاء الكتابية أو التصحيف أو السَّقط، أو التصويبات والتعليقات في الحواشي، وبيان العلاقة بين نسخه المتعددة، مستعيناً بما يلاحظه من تشابه بينها في الأخطاء، أو مقابلات على نسخ أخرى تحمل سماعات، وكذلك بيان درجات نُسَخ المخطوط من حيث الأهمية، والخصائص التي تنفرد بها كل نسخة، ويختار من كل نسخة بعض الصفحات، مثل الصفحة الأولى

والأخيرة، فتوضع صورة منها مع المقدمة، لتعطي نموذجاً لكتابة المخطوط وحالته.

ثم بعد ذلك يُعرِّف المحقق بالكتاب، من حيث موضوعه، ومنهجه، وأسلوبه، وأهميته، وأصالته في فنّه، واعتماد غيره عليه إن كان كذلك، أو اعتماده على غيره إن كانت الأخرى، وذكر مصادره، والمآخذ عليه إن كانت، من حيث الأسلوب، أو الموضوع.

أما هوامش هذه الدراسة بقسميها، فيتبع فيها ما سبق الحديث عنه في كيفية تنظيم هوامش التحقيق (فصل مكملات التحقيق).

الفصل الثالث

الأمور التي تساعد على إخراج نص صحيح

اتهام الفهم قبل النص.

التعود على قراءة الخطوط القديمة.

الدّربة على أسلوب المؤلف.

العلم بفنّ الكتاب.

القدرة على تقويم التصحيف.

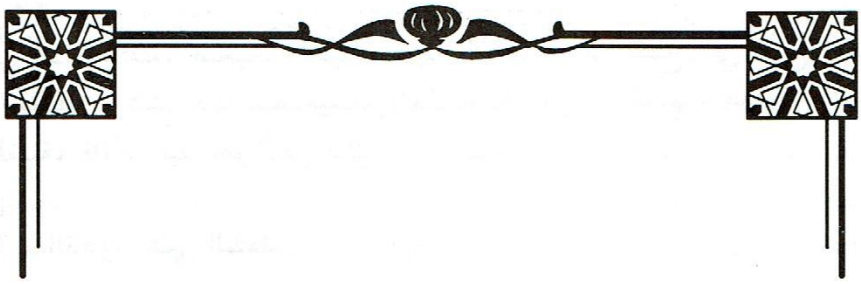

١ ـ اتهام النفس بقصور الفهم قبل اتهام النص بالخطإ:

قد يقع المحقق على عبارة غامضة في نسخة من النسخ عند المقارنة، ويجدها في أخرى واضحة مألوفة، ويخيّل إليه أنها الصواب، فعليه أن لا يتسرع وينساق مع الواضح المألوف، بل عليه أن يتهم فهمه بالقصور، قبل أن يتهم النصّ بالتحريف، ولا يقدم على التّغيير إلاّ بدليل قوي، وقد نبّه القاضي عياض على أن الجسارة على التغيير، والتّسرع دون دليل خسارة، وقال: «كثيراً ما رأينا من نبَّه بالخطإ على الصواب، فعكس الباب»[١]، وقد مضى في القسم الأول من الأمثلة على هذا التغيير الخاطئ، الذي سببه الجرأة ما يوضحه.

والقاعدة تقتضي أن النصّ الأصعب هو الأصوب، ذلك لأن النّاسخ الذي نُحمّله مسؤولية الأخطاء غالباً، لا يتصور منه أن يبدل شيئاً واضحاً مفهوماً، بآخر غامض غير مفهوم، بل العكس هو المتوقع منه، فإنه إذا وجد شيئاً تعذّر عليه فهمه، ولم يتبين له معناه ـ ربما اجتهد، واستبدله بشيء واضح لديه، يكون بعيداً كل البعد عن أصل الكلام، الذي لم يفهمه[٢].

ويتأكد الأخذ بهذا المبدإ، فيما يوجد على هذه الحال من الغموض،

---

(١) مشارق الأنوار ١/ ٤.

(٢) انظر أصول نقد النصوص ص ٨٦.

في نسخة متقنة، صحيحة الضبط، قليلة الأخطاء، أما النّسخ التي تشيع فيها الأخطاء، وينتشر فيها التصحيف، ويدلّ حالها على أن كاتبها، مهمِل، كثير الغفلة، فالأمر فيها أهون من ذلك.

٢ ـ التعود على الخط:

لا بدّ من المَران على الخطوط في النسخ المراد تحقيقها، فإن لكل كاتب طريقته في رسم الحروف، من حيث إعجامها وهيآتها، وتمييز المتشابه منها، ولا يكتسب العلم بتمييزها إلا بكثرة النظر وتَرداده في النصِّ المكتوب، ومقارنة ما يُشكل منه بما يماثله، حتى تحصلَ الألفة بالخط، والتعوّد على شكل الحروف وتراكيبها، وبذلك يتمّ التغلب على كثير من قراءة الكلمات، التي تبدو صعبة في أول النَّظر، كما ينبغي التّعرف على طريقة الأقدمين واصطلاحاتهم في اللّحق والحواشي، والتّصحيح والتّضبيب، وعلامات الضّرب والحذف، وإهمال الحروف وإعجامها، واستعمال الرموز والاختصارات في الحواشي، واللّحق، وما يتكرر وروده في أصل الكتاب. وقد سبق الكلام على كل ذلك مفصّلاً في القسم الأول.

ومن لم يخبر ذلك، ويميِّزه، اختلط عليه الصواب بالخطإ، والأصل بالحاشية، والتبست عليه الحروف، وعميت عليه معاني الكلمات.

٣ ـ الدُّربة على أسلوب المؤلف:

من الأمور التي تساعد على إخراج نص صحيح للكتاب، خال من التحريف والأخطاء التَّعود على أسلوب المؤلِّف والأُنس به، فكلما دَرِب المحقّق بأسلوب المؤلِّف، سهُل عليه حَلُّ الغامض في خطوط الناسخين، ويحصل هذا الأُنس بقراءة المخطوط أكثر من مرَّة، حتى يعرف محقِّقه من عادات صاحبه في التعبير، والتراكيب، ما يسّهل عليه معرفة ماذا يريد عندما تصعب العبارة أو يكون غموض، فيستدلّ بالسابق على اللاحق، وبالشبيه على شبيهه، فإن لكل مؤلف طريقته في البيان، وأسلوبه في الأداء، ومفردات يعرف بانتقائها، وتراكيب لا ينفكّ عنها.

٤ ـ العلم بفن الكتاب:

كما أنه من الأمور التي تساعد على تقويم النص، أن يكون المحقِّق ممن درس فنَّ الكتاب الذي يحققه، فلكل أهل فنٍّ تعبيرات، تبدو غريبة لمن كان غريباً عن ذلك الفنّ، وقد يخطِّؤها وهى صواب، فمن أراد تحقيق كتاب في الفقه، يفترض فيه أن يكون قرأ علم الفقه، قراءة مكّنته من معرفة أساليب الفقهاء، واصطلاحاتهم، وطريقتهم في تصوير المسائل، والتعبير عنها، وكذلك من يحقِّق كتاباً في الحديث، أو الطب، أو الجغرافيا.. الخ.

فلا يُتَصوَّر ممن يدرس الفلسفة أو التاريخ، ولم يقرأ كتاباً في الفقه، أو البلاغة، أن يُحقِّق كتاباً في الفقه، أو البلاغة.

٥ ـ تقويم التصحيف والتحريف:

التَّصحيف والتَّحريف من الأمور الشائعة في المخطوطات والكتب، وهما من الأشياء التي يُبتلى بها المحقق كثيراً، وهو يحاول إقامة النصِّ الذي بين يديه، وربَّ تصحيف في اسم من أعلام الأشخاص، أو في عبارة من متن الكتاب، أخذ منه وقتاً طويلاً، قبل أن يهتدي فيه إلى صواب، وربما بقي لغزاً، فتركه لمن بعده.

جاء في الجزء الثاني من تفسير القرطبي: «ونهى ابن عباس رضي الله عنهما عن دراهم بدراهم بينهما حريزة»[١] قال مصححوا الكتاب في الهامش: «كذا في (أ) «حريزة»، وفي (ب): «جزيرة»، وفي (جـ): «حزيرة»، في (حـ): «جزيرة»، ولم نُوفق إلى وجه الصواب فيها».

وقد كرر القرطبي العبارة مرة أخرى في الجزء الثالث، فجاءت كالآتي:

«ونهى ابن عباس عن دراهم بينهما جريرة»[٢]، وقال المصححون في

---

(١) تفسير القرطبي ٢/ ٥٩.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٣٦٠.